

١٤ - تاذن للأمين العام أن ينظم في عام ١٩٨٨ مشاورات عالمية بشأن التمييز العنصري تضم ممثلين لهيئات منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المهمة بالأمر ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك للتركيز على تنسيق الأنشطة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري :

١٥ - ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤١/١٩٨٥ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ الذي أذن المجلس بموجبه بأن تُنظم في إفريقيا ، في عام ١٩٨٦ ، حلقة دراسية بشأن تقديم المساعدة والدعم الدوليين للشعوب والحركات التي تكافح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ، وترجو أن يكون التقرير المتعلق بالحلقة الدراسية متاحاً للجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين :

١٦ - تدعى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار :

١٧ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم إلى الجمعية العامة ، خلال فترة العقد الثاني ، تقريراً سنوياً يتضمن جملة أمور من بينها :

(أ) سرد للأنشطة المضطلع بها أو المزعزع الاضطلاع بها لبلوغ أهداف العقد الثاني ، بما في ذلك أنشطة الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى فضلاً عن المنظمات غير الحكومية :

(ب) استعراض وتقييم لتلك الأنشطة :

(ج) اقتراحاته وتوصياته :

١٨ - تقرر أن يظل البند المعنون «تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري » مدرجاً في جدول أعمالها طوال العقد الثاني ، وأن تعتبره من المسائل ذات الأولوية العليا في دورتها الحادية والأربعين .

## الجلسة العامة ٩٦

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

٢٣/٤٠ - خبرة البلدان في تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي إن الجمعية العامة ،

إذ تخدوها الرغبة في العمل على رفع مستوى العيشة ، وتحقيق العدالة الكاملة . وتوفير ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي للتنمية .

للأمرين العام بأن يطلب المعلومات والأراء ذات الصلة من الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وترجوه أن يقدم الدراسة النهائية إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين :

٧ - تهنئ الأمين العام على تنظيم اجتماع المائدة المستديرة بشأن المسائل القانونية الدولية المتعلقة بالفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري المعقد في لاهي في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ :

٨ - تعرب عن الارتياح لعقد الحلقة الدراسية بشأن اللجان المعنية بالعلاقات الجنجعية ووظائف هذه اللجان في جنيف في الفترة من ٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وتدعو الأمين العام إلى نشر تقرير الحلقة الدراسية على نطاق واسع :

٩ - تكرر تأكيد دعوتها إلى الأمين العام أن يمضي قدماً في تنفيذ الأنشطة الموجهة في تقريره عن خطة الأنشطة للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين الدراسة المتعلقة بدور أنشطة الجماعات الخاصة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين المجموعة العالمية للتشريعات الوطنية المناهضة للتمييز العنصري :

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يعد ويصدر في أقرب وقت ممكن مجموعة من التشريعات التموزجية حتى تسرش بها الحكومات في سن تشريعات أخرى ضد التمييز العنصري :

١١ - تدعى الأمين العام إلى أن ينظم في نيويورك في عام ١٩٨٧ دورة تدريبية لواضعي النصوص الشرعية بغرض التركيز على إعداد التشريعات الوطنية التي تناهض العنصرية والفصل العنصري :

١٢ - تدعى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى العجيل بإعداد مواد ومعينات التدريس التي يكون من شأنها تعزيز أنسنة السدرس والتدريب والتنقيف في مجال حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والفصل العنصري . مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة المضطلع بها على المسؤولين الابتدائي والثانوي من التعليم :

١٣ - ترجو من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، التابعة للجنة حقوق الإنسان ، أن تنظر في احتمال ظهور حاجة لاستكمال الدراسة المتعلقة بالتمييز العنصري<sup>(١٩)</sup> :

وإذ تؤكد من جديد الحق السيادي غير القابل للنكر ، الذي تسعه به جمع الشعوب في أن تكون حرمة في تحديد مركبها السياسي ومواصلة تمثيلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

١ - تحيط علماً بقرار الأمين العام عن خبرة البلدان في تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي<sup>(٢٢)</sup> :

٢ - تطلب إلى جميع الدول إيلاء اهتمام خاص في خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية ، إلى الجوانب الاجتماعية للتنمية بغية زيادة رفاه السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد العائدة منها :

٣ - ترجو من الأمين العام أن يشرع في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ، مع إيلاء اهتمام خاص للفقرتين ٣ و ٥ منه :

٤ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يضع الترتيبات اللازمة لأن تعقد في عام ١٩٨٦ الملقة الدراسية الأقليمية التي ورد طلب عقدها في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٥/٣٨ ، وذلك في حدود الموارد المطلوبة من قبل برنامج الخدمات الاستثنائية القطاعية والإقليمية :

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال الموقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون « خبرة البلدان في تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي » .

#### الجلسة العامة ٩٦

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

٤٠/٤٠ - الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير  
إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، الذي اعتبره ميثاق الأمم المتحدة حقاً مقدساً والذي تجسّد في العهدين الدوليين الخاضعين بحقوق الإنسان<sup>(٢٤)</sup> ، وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥ - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، من أهمية اضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال ،

وإذ ترحب بتقدم عملية ممارسة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي أو الخارجي لحقها في تقرير المصير وبلغوها مركز الدولة ذات السيادة وبنائها الاستقلال ،

وإذ تضع في اعتبارها الإعلان المتعلق بالمنفذ والتنمية في الميدان الاجتماعي<sup>(٢٠)</sup> .

وإذ تضع في اعتبارها أحكام الإعلان وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد<sup>(٢١)</sup> وكذلك مساق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية<sup>(٢٢)</sup> .

وإذ تلاحظ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٨١  
الف (د - ٥٠) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٧١ . و ١٦٦٧  
(د - ٥٢) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٢ و ١٧٤٦ (د - ٥٤)  
المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٣ المتعلقة بأهمية إحداث تغيرات اقتصادية - اجتماعية هيكلية أساسية من أجل تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيق الأهداف الراهنة للمنفذ الاجتماعي ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢٧٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ . و ٣٨/٢١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ . و ١٩/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . و ٢٥/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، التي أكدت فيها من جديد أهمية ممارسة كل دولة حقوقها غير القابل للنكر في إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية اسهاماً للتقدم الاجتماعي ، وضرورة دراسة خبرة البلدان في هذا الميدان .

ورغبة منها في أن يتم القضاء السريع النام على جميع العقبات التي تعرّض سبل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب . وبوجه خاص الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري . والفصل العنصري . والعدوان والضغط في التواهي العسكرية والسياسية والاقتصادية . والعدوان والاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية . فضلاً عن تعرضه للشعوب من عدم المساواة والاستغلال بجميع أشكالها .

واقتناعاً منها بأن التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول ، فضلاً عن اتخاذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح ، أمران يهتمان الظروف الدولية المواتية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لجميع البلدان ولاسيما البلدان النامية .

وإذ ترى أن من شأن تبادل خبرات البلدان في تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي ، أن يسهم في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث<sup>(٨)</sup> .

(٢٠) القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) .

(٢١) القرار ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) .

(٢٢) القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) .

(٢٣) Add. A/40/65-E/1985/7 .

(٢٤) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .